

«المركزي» أصدر التقرير الاقتصادي الـ 48.. لرصد أبرز ملامح الاقتصاد الكويتي بالعام الماضي

الهاتشيل: 39,4 مليار دينار الناتج المحلي الحقيقي للكويت في 2019

الوافدون يشكلون 82% من سوق العمل الكويتي

أظهر التقرير ارتفاع حصة غير المواطنين بسوق العمل الكويتي إلى 82,2% في 2019، حيث ارتفع إجمالي عدد القوى العاملة بنحو 5,1%، ليُسجل 2,9 مليون نسمة، مع انخفاض أعداد القوى العاملة الكويتية لـ 440 ألف نسمة، وارتفاع أعداد القوى العاملة لغير الكويتيين إلى 2,5 مليون نسمة.

7% نمو الميزانية المجمعة للبنوك الكويتية

تضمن الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي، تطورات المؤشرات المالية للجهز المصرفي والمالي في ضوء ما تبرزه البيانات المالية لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية، وشركات استثمار وشركات صرافة. وفي هذا السياق، حققت الميزانية المجمعة للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل الكويت) نمواً بلغ معدله نحو 6,7% في نهاية 2019، مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل 13,4%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 5,9% في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

1,6 مليار دينار فائض الميزان السلي

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية للكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات الكويت خلال 2019، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلي تراجعاً قيمته 1,65 مليار دينار ونسبته 13,3%. ويعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية على إثر الانخفاض النسبي في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك سجل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته نحو 6722,5 مليون دينار خلال عام 2019 مقابل فائض قيمته نحو 6008,0 ملايين دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت لعام 2019 فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو 821,2 مليون دينار.

من البنوك المحلية مختلف القطاعات الاقتصادية قد ارتفعت بنحو 4,3% في نهاية 2019. وفي ضوء المتابعة المستمرة للبنك المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والتقديرية المصرفية المحلية من جهة، وفي ظل التطورات التي اتجهت أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال 2019 من جهة أخرى، قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم لديه بمقدار 0,25 نقطة مئوية بتاريخ 30 أكتوبر 2019 ليصل إلى 2,75%، وذلك عن مستواه البالغ 3,0%.

أما على صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور جهود «المركزي» في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة وحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يرفع قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني. وأشار المحافظ إلى أن الجزء الرابع من التقرير الاقتصادي يتناول تطورات أوضاع المالية العامة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2019/18 عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 1,29 مليار دينار، مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 3,25 مليارات دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

أداء بورصة الكويت

وأشار المحافظ إلى أن الجزء السادس من التقرير يرصد تطورات نشاط أداء بورصة الكويت خلال 2019، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء البورصة، وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكميتها) ارتفاعاً ملموساً في نهاية 2019 بنسبة 92,3% و 82,7% على الترتيب، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية العام السابق. أما مؤشر السوق العام، فقد أفلق على ارتفاع بنسبة 23,7% في نهاية 2019 مقارنة بمؤشر السوق الأول ارتفاعاً ملموساً بنحو 32,6% في نهاية 2019 مقارنة بإقفال عام 2018، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعاً طفيفاً في نهاية عام 2019 بما نسبته 3,6% مقارنة بإقفال 2018، وسجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً ملموساً بلغت نسبته 24,6% في نهاية العام المذكور مقارنة بنهاية العام السابق.



د. محمد الهاتشيل

ضمن هوامش ضيقة نسبياً خلال 2019، مقارنة بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ومن جانب آخر، انخفض عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليلعب ما نسبته 1,2% بنهاية 2019، كما شهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية انخفاضاً بنسبة 1,7% في نهاية عام 2019 مقارنةً بنهاية العام السابق.

التسهيلات الائتمانية

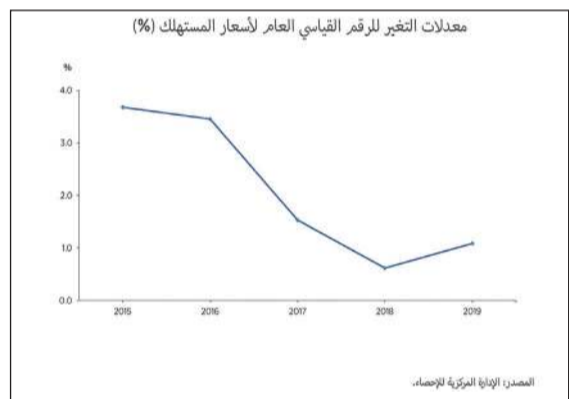
وأضاف الهاتشيل أن أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة

مقابل نحو 21,25 مليار دينار في العام السابق. وفي محصلة تلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39,42 مليار دينار خلال 2019، مقابل نحو 39,26 مليار دينار للعام السابق، ما يمثل نمواً قيمته 161,9 مليوناً ومعدله 0,4%.

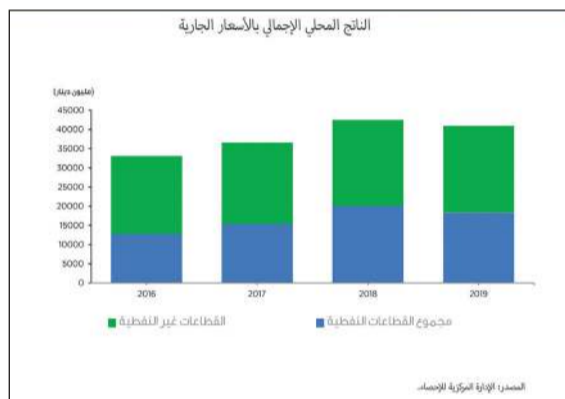
ومن جانب آخر، سجل معدل التضخم في الكويت مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال 2019 ليلعب نحو 1,1% مقابل نحو 0,6% خلال العام السابق، وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 3,3% في نهاية 2019 مقارنة بنمو معدله 2,7% لعام 2018، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية 2019 إلى نحو 4,77 ملايين نسمة مقابل نحو 4,62 ملايين في نهاية 2018. ومن جهة أخرى، شهد إجمالي القوى العاملة ارتفاعاً بنحو 5,1% في 2019 مقارنة بنمو معدله نحو 4,4% لعام 2018.

التطورات النقدية

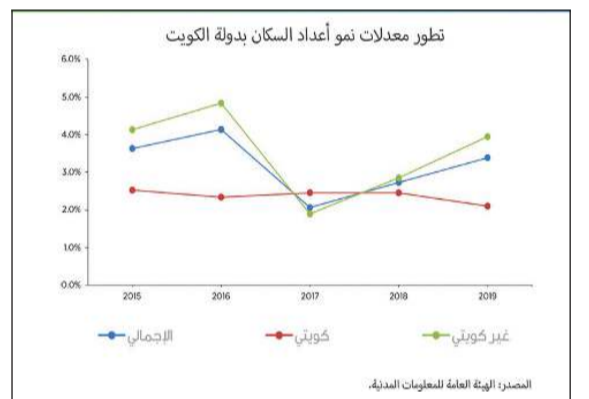
وأشار المحافظ إلى أن الجزء الثاني من التقرير، استعرض التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 370,5 مليون دينار وبمعدل 1,7%، لتصل إلى نحو 20,88 مليار دينار خلال 2019، في حين انخفضت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 370,5 مليون دينار وبمعدل 1,7%، لتصل إلى نحو 20,88 مليار دينار خلال 2019.



المصدر: الإدارة العامة للإحصاء



المصدر: الإدارة العامة للإحصاء



المصدر: إدارة العامة للإحصاء

حلّ مشاكل التركيبة سيوفراً آلاف فرص العمل ويخفف الضغط عن الوظائف الحكومية

دشتي: القرارات المتسارعة بإنهاء خدمات الوافدين تضر بالنشاط الاقتصادي



حسين دشتي

اعتبر الناشط الاقتصادي حسين دشتي، أنه من حق الكويت، على الحكومة ومجلس الأمة، العمل على حل مشاكل التركيبة السكانية، التي انفجرت بوجه الجميع، مع بدء انتشار فيروس كورونا المستجد، منذ النصف الثاني من شهر فبراير الماضي.

وأكد دشتي في بيان صحافي أنه على الجهات المعنية، الضرب بيد من حديد في مواجهة تجار الإقامة الذين أتوا بالآلاف من العمالة الهامشية وروما بها في شوارع الكويت طيلة السنوات الماضية، مشدداً على ضرورة إنزال أقصى العقوبات ضدّهم، بما يساعد في الحفاظ على سمعة الدولة الإنسانية على الصعيد الاجتماعي والإنساني والاقتصادية كافة، من قبل المنظمات العالمية المسؤولة عن حقوق الإنسان من جهة، وبين نظيراتها من دول العالم أجمع من جهة ثانية. وأشار دشتي بالقرار الذي اتخذته وزارة الداخلية مع بداية أزمة فيروس كورونا المستجد، بشأن السماح

لمخالف الإقامة بتسليم أنفسهم، مع منحهم الفرصة للسفر إلى بلادهم على حسابها، لافتاً إلى ضرورة منح فرصة جديدة وإصدار قرار جديد يتيح للآلاف من مخالف الإقامة الذين يعملون في الجواخير والمزارع ومناطق البر وغيرها تسليم أنفسهم والعودة إلى بلادهم من دون دفع غرامات أو دخول السجن.

وشدد دشتي على ضرورة إعلام الرأي العام بأسماء الجهات المسؤولة عن استخدام هؤلاء، وتحميلهم كلفة الخسائر المادية الكبيرة التي تكبدتها الدولة بسببهم، ودفع ثمن تذاكر السفر

والإقامة التي استكلها الدولة نظير إعادة هؤلاء إلى بلادهم. وأضاف أنه على الحكومة ومجلس الأمة العمل على إعداد خطة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع بشكل تدريجي، لافتاً إلى أن أي قرار متسرع بالتخلي عن عدد كبير من الوافدين في وقت واحد، من شأنه الإضرار بالنشاط الاقتصادي في العديد من القطاعات، خصوصاً أن المقيمين في الكويت يسهمون بدرجة كبيرة في إيجارات القطاع العقاري، ومبيعات التجزئة والأسواق التجارية بمختلف أنواعها والقطاع التعليمي بأسره وغيرها، مشدداً على أن التخلي عنهم سيؤذي إلى انكماش اقتصادي يؤثر على جميع القطاعات في الدولة.

ولفت إلى أن على الجهات المعنية تشجيع المواطنين على الدخول إلى القطاع الخاص، وتوعيتهم بالتحديات الاقتصادية التي تواجهها المالية العامة في الدولة خلال الفترة الحالية، مع استمرار انخفاض أسعار النفط، موضحاً أن قبولهم

بالتوجه نحو القطاع الخاص أو العمل الحر، من شأنه تخفيف الضغوطات عن باب الرواتب والإيجارات الذي يلقه أكثر من 60% من النفقات العامة في الدولة سنوياً. وتابع دشتي أن حل مشاكل التركيبة السكانية من الدولة، من شأنه توفير آلاف فرص العمل للمواطنين، خصوصاً من الخريجين الجدد من الجامعات، فضلاً عن تخفيض عدد الوظائف الحكومية التي تعد الأعلى على مستوى العالم تقريباً، بما يتماشى مع تنبّهات العديد من وكالات التصنيف العالمية التي تحذر من عدم إمكانية استمرارية الوضع على ما هو عليه، وأنه قد يؤدي إلى فساد احتياطي المال في الدولة خلال سنوات قليلة مقبلة.

وأمل التخلّص من آفة الفساد وأن يكون المستقبل في الكويت أفضل على المستوى المالي والاقتصادي، بما يساعد على حل العديد من العضلات التي برزت للعبان خلال الأزمة الحالية بسبب فيروس كورونا المستجد.

عقب سداد المساهمين حصتهم المقررة من رأس المال

«ضمان»: انتهاء المهلة القانونية لسداد رأس المال

أعلنت شركة مستشفيات الضمان الصحي عن انتهاء المهلة القانونية لسداد قيمة رأس المال المصدر للشركة، حيث قام المساهمون جميعاً بسداد حصتهم المقررة عدا شركة مجموعة عربي القابضة التي لم تقم بالوفاء بالتزاماتها وسداد حصتها حتى تاريخه، وسيتم اتخاذ التدابير اللازمة وفق القوانين والتشريعات المطبقة لاستكمال سداد رأس المال وفق قانون الشركات. وأوضحت الشركة في بيان صحافي، أن قيام المساهمين بسداد الجزء الثاني من رأس المال يؤكد



المصدر: إدارة العامة للإحصاء

شدد على حزمة توصيات لسكان «المطلاع» مع قرب تشييد القسائم

الحمد: الجودة والأسعار المناسبة وقانونية العقود تجنبك مشاكل البناء

- التصاق الجار بالجار وعدم وضع فواصل قد يسببان مشاكل مستقبلية
- معرفة حقوق مالك القسيمة والمقاول ضرورة ملحة لتفادي القضايا

أصحاب القسائم نتيجة تعاقدهم على أعمال تفوق طاقتهم وخبراتهم. وشدد على ضرورة الاستعانة بمختص قانوني عند صياغة العقود مع المقاولين لضمان تنفيذ بنودها دون مبالغة، ناصحاً بأن يكون تسليم الدفعات المالية بعد الانتهاء من كل مرحلة من مراحل تنفيذ الأعمال. وأكد على ضرورة الانتباه للبنود الواردة في عقود تسليم (نظام عقود المفتاح)، لاسيما أن بعض المقاولين يتفقون مع أصحاب القسائم على بعض الأمور المنصوص عليها في العقد ولكنها لا يقومون بتنفيذها، وبالتالي فإن الأمر بحاجة إلى مزيد من الوعي والمتابعة لما يتم تنفيذه في (نظام عقود المفتاح)، ناصحاً أصحاب



عبدالله الحمد

مهمة تتعلق باختيار المقاول، داعياً أصحاب القسائم إلى وضع معايير مناسبة لاختيار المقاول تصورها الخبرة والكفاءة بعيداً عن تدني الأسعار التي تنسب فيما بعد بمشاكل عديدة، حيث يقوم بعض المقاولين بالتحايل لتعويض خسائر السعر المنخفض من جيوب

قدم الرئيس التنفيذي في شركة مستشار البناء للمقاولات العامة عبدالله الحمد عدداً من النصائح والإرشادات المهمة لأصحاب القسائم السكنية في منطقة المطلاع، بمناسبة الإعلان الحكومي عن بدء توزيع القسائم في نوفمبر المقبل. وأضاف، في بيان صحافي أنه يجب الاهتمام بالشكل الجمالي للقسائم واختيار التصاميم والواجهات المناسبة، مشدداً على أمرين مهمين لتلافي المشاكل المستقبلية أولهما ضرورة ترك فواصل والابتعاد عن التلاصق مع الجيران، أما الأمر الآخر فيجب وضع معايير هندسية مناسبة حتى تكون القسيمة اعلى من منسوب الشارع بعد رصفه تفادياً للأضرار. وعرج الحمد على قضية